



العولمة ومسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي العربي

د.د. إبراهيم خليل العلاف

استاذ - مركز الدراسات الإقليمية-جامعة الموصل

المستخلص

عرفت العولمة Globalization تعريفات عديدة [ولسنا هناك بصدد التطرق إلى هذه التعريفات إلا بقدر ما يتعلق الأمر بموضوع البحث وهو: "العولمة ومسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي العربي" فالعولمة "لفظاً واصطلاحاً" تستخدم لوصف ما يحدث في العالم اليوم من تضاؤل سريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية سواء في ما يتعلق بانتقال السلع أم الأشخاص أم رؤوس الأموال والاستثمارات أم المعلومات أم الأفكار أم القيم والعادات.

ومعنى هذا أن للعولمة أبعاد سياسية واقتصادية وفكرية وثقافية. وليست العولمة قدراً لا مفر منه [أو مخرجاً جيداً من الواقع المظلم الذي تعيشه الشعوب، حيث الفقر والبطالة والمرض والتخلف بكل أنواعه متلماً يحاول بعض الكتاب الغربيين الإيحاء به، بل هي نزعة جديدة [على الدول والشعوب، ومحاولة لاختراق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، خاصة في الجنوب والشرق والسعي لهدمها وإحلال نظم وهياكل ومفاهيم جديدة تقوم على الدرائعية، والتسلط]



وإرضاء النزعات الفردية لذلك لابد من مواجهتها، والتعليم العالي واحد من أبرز ميادين المواجهه كما سنرى.

عرفت العولمة Globalization تعريفات عديدة⁽¹⁾.. ولسنا هنا بصدد التطرق إلى هذه التعريفات إلا بقدر ما يتعلق الأمر بموضوع البحث وهو: "العولمة ومسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي العربي" فالعولمة "لفظا واصطلاحا" تستخدم لوصف ما يحدث في العالم اليوم من تضائل سريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية سواء في ما يتعلق بانتقال السلع أم الأشخاص أم رؤوس الأموال والاستثمارات أم المعلومات أم الأفكار أم القيم والعادات.

ومعنى هذا أن للعولمة أبعاد سياسية واقتصادية وفكرية وثقافية⁽²⁾. وتمتد من يقول أن العولمة كشعار ليست جديدة، لكن الظاهرة قديمة ترجع جذورها إلى أول يوم بدا فيه الغرب الاستعماري بغزو أسواق العالم بسلعه، وبضائعه، ونتاجات فكره بقصد الاستحواذ على مقدرات الأمم والشعوب وإرضاء نزعاته القائمة على تصوراته في الاستعلاء والتفوق الحضاري.

أولاً: العولمة: تاريخها.. أهدافها.. ركائزها.. مخاطرها:

شهد وطننا العربي أول محاولة غربية من هذا القبيل عندما وطئت أقدام الغزاة الفرنسيين أرض مصر 1798، وكان من نتائج ذلك خلق مناخ ملائم لانتشار أفكار وقيم وعادات (الآخر) أي الغرب، وحدث





الصراع بين (القديم) و(الجديد) في ضوء ماسمي انداك بحركة (التحديث) Modernization إن لم نقل (التغريب) Westernization.

ومما نلاحظه ان الغرب، منذ اواخر القرن الثامن عشر، وحتى الوقت الحاضر، لم يتوقف لحظة واحدة عن طرق ابواب الوطن العربي ابتداءً من غزو فرنسا لمصر 1798 وانتهاء بما يسمى اليوم بـ (الانتفاخ) و(محاولات الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي)⁽³⁾. ويشير احد الباحثين إلى ان سياسات الغرب وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية، تدفع الحكومات في مختلف انحاء العالم للاخذ ببرامج العولمة ومنها: السعي باتجاه تكريس مفهوم الخصخصة Privatization والعمل على تحرير التجارة الدولية من خلال فتح ابواب الاقتصاد، اكثر من اي وقت مضى، امام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال الاتية من الغرب، وبضيف ان الخصخصة التي تؤخذ عادة بمعنى تغيير نظام الملكية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، تعنى في التطبيق العلمي، نقل الملكية من (الدولة العربية) إلى الشركات (العربية) المتعددة الجنسية والعملاقة⁽⁴⁾.

ومما يخيف في هذا المجال ان الغرب، يعمل حالياً على خلق وسيط جديد ليكون مسؤولاً عن إتمام حركة التغريب في هذا الجزء المهم من العالم لكي يحل محل اوربا و الولايات المتحدة الامريكية وتحت تسميات جديدة منها متلا(السوق الشرق اوسطية) او (النظام الشرق اوسطي الجديد)، والوسيط هذا ليس إلا إسرائيل.



ومتلما فعل نابليون بونابارت عندما دخل القاهرة منذ أكثر من مائتي عام (1798)، حين ادعى انه جاء مدفوعا فقط بالرغبة في نشر مبادئ التنوير والحرية والمساواة. ومتلما فعل الجنرال ستانلي مود Stanly Moud الذي دخل بغداد في مطلع القرن العشرين (1917)، وقال انه جاء (محررا) و(منقدا) للعراق من العثمانيين وساعيا من اجل التقدم والنهضة. يجي الاميركيون بعد ذلك ليدعوا انهم ياتون إلى المنطقة [١] (التنمية الاقتصادية) و(السلام)، ولعل ما جاء في كتاب (شيمون بيريز) رئيس دولة اسرائيل الحالي الموسوم "الشرق الاوسط الجديد" يعبر عن هذه الافكار اصدق تعبير⁽⁵⁾. يقول شيمون بيريز: "ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي معيار نجاح إشاعة الديمقراطية في الشرق الاوسط: ان ستين في المائة من الموارد النفطية العالمية تتركز هنا. ويتميز الشرق الاوسط بامكانات سوق هائلة وان بناءه يؤلف تحديا كبيرا وبخاصة يفتح فرصة لا نهاية في المنطقة. ان الديمقراطية سوف تضع حدا للخطر الذي يهدد سلام المنطقة والعالم... (الإسلامي) ان الحركة ضد التحديث تتبع من الهوة بين اخلاقيات الغرب واماله الاقتصادية من جهة، والواقع الفعلي من جهة اخرى"⁽⁶⁾. ويضيف إلى ذلك قوله: "لقد بدأت العلاقات بين الامم تاخذ، في اعقاب نهاية القرن العشرين، بعدا نوعيا جديدا، فهناك تزايد في اهمية التقدم العلمي [والاتصالات السريعة، وطرق جمع المعلومات] والتعليم العالي، والدكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المتطورة، وتعزيز البيئة السليمة التي تخلق الثروة، وحسن النية، تلك هي عناصر القوة



المعاصرة... زد على ذلك انه لا يسعد ان ننسى الصعوبة المتناهية ابدأ للاحتفاظ بجيش عرمرم...⁽⁷⁾.

ويقف في نهاية كتابه لي طرح نفسه ممثلاً عن الغرب ومدافعاً عن
 □□□□ □□□□: "ان استطالة امد الصراع العربي-الإسرائيلي ادت إلى
 استمرار بؤس الملايين، وتحول الكثيرين إلى انطلاقاً من الشعور بالإحباط
 إلى الغيبيات والعالم الآخر رافضين الدولة الحديثة، غارفين في الاصولية
 الدينية، وهذه هي العوامل التي تهدد الان استقرار وسلم المنطقة، وتندر
 المصالح العالمية بالخطر!!"⁽⁸⁾.

وهكذا وبعد انقضاء مئتي عام من التجارب في (التقدم
 الاقتصادي) و(الاستقلال الاقتصادي) و(الاغتراب الحضاري والثقافي)
 وصلنا إلى نقطة، يقول الدكتور جلال احمد امين لم يعد فيها من الصعب
 ان نتكهن بما يمكن ان تسفر عنه هذه "الحقبة الجديدة" من "التغريب"
 الذي يسعى الإسرائيليون اليوم إلى الإمساك بزمامه. إن الثمن الباهظ حقا
 الذي سوف يدفعه العرب هو مزيد من المسخ لهويتهم والمزيد من
 الاستقلال. والمزيد من التفاوت في الدخول والمزيد من التبعية للغرب
 والخطر من ذلك الخروج من التاريخ وهذا يلقي على عاتق المربين
 واساتذة الجامعات والمتقنين، قبل المسؤولين الرسميين مسؤولية كبيرة ليس
 في العمل من اجل الوقوف عند معالجة تاثيرات العولمة في مستويات
 الاستهلاك، ومعدلات النمو، ومستوى الايدي العاملة وتوزيع الدخل وانماط
 استهلاك البيئة وإنما للحفاظ على الثقافة الوطنية والهوية القومية.⁽⁹⁾ □□□□



هو معروف فإن الهدف الرئيس للنظام الراسمالي هو تغييب النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب لكي يسهل للشركات العالمية التسلل بسلعها ونفوذها المالي و السياسي لتأخذ دورا قياديا في نهب ثروات الشعوب^[10] وشل إرادة النهضة فيها⁽¹⁰⁾ وتتفق معظم الدراسات والبحوث التي كتبت عن العولمة مع وجهة النظر هذه خاصة بعد ان اتضح البعد التدميري للعولمة في اقتصاديات دول كثيرة. إن العولمة التي بدأت الراسمالية العالمية تدعو إليها وتخطط من أجل اقامتها ليست " إلا توحد العالم بالقوة الجديدة المتفردة وإجبار الدول والشعوب على الاعتراف لها بالزعامة في قيادة العالم"⁽¹¹⁾. ويضع الأستاذ حسن حنفي استاذ الفلسفة المعاصرة في جامعة القاهرة العولمة في إطار فلسفي وتاريخي عندما يصل إلى نتيجة مفادها: "إن اشكال الاستعمار الجديد، بدأت في الظهور باسم الشركات متعددة الجنسية واتفاقية تعريف التجارة الخارجية واقتصاد السوق، والعالم ذي القطب الواحد، وثورة الاتصالات وشيوع فكرة ان العالم فريه كونييه واحدة. كما تظهر العولمة في احكام الحصار حول مناطق الاستقلال السياسي والاقتصادي والحضاري عن (المركز)⁽¹²⁾" وإذا كانت العولمة هذه تربط بالقوى الاقتصادية الفاعلة وهي الدول الصناعية الكبرى فإن للعولمة ركائز ومقومات ابرزها الخصخصة والشركات العملاقة متعددة الجنسية والمصارف الكبيرة وحرية التجارة والاسواق المالية والاھم من ذلك كله السعي لفرض الافكار الراسمالية وقيمها على الدول والشعوب وابرزها نشر افكار (صراع الحضارات)



و (نهاية التاريخ) وانتهاء بسيادة نمط الحياة الاميركية] وخاصة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق في كانون الاول 1991] وشيوع العلمانية وحماية الاقليات وتنمية مفاهيم الفكر المدني وحقوق الإنسان والملكية الفكرية وما شاكل⁽¹³⁾ وللعولمة اهداف كثيرة ابرزها الهيمنة على اقتصاديات العالم] والتحكم في مراكز صنع القرار السياسي العالمي] وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الغربية على الشعوب وتدمير شخصيتها الوطنية والقومية وتسهيل امر تفكيكها وتجزئتها وجعل الدول التي لا تدور في فلكها دول مستهلكة]
 [مسئولة الإرادة] وليست العولمة إذا قدرا لا مفر منه] او مخرجا جيدا من الواقع المظلم الذي تعيشه الشعوب، حيث الفقر والبطالة والمرض والتخلف بكل انواعه متلما يحاول بعض الكتاب الغربيين الإيحاء به، بل هي نزعة جديدة للهيمنة الامريكية، على الدول والشعوب، ومحاولة لاختراق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، خاصة في الجنوب والشرق والسعي لهدمها وإحلال نظم وهياكل ومفاهيم امريكية تقوم على الدرائعية، والتسلط وإرضاء النزعات الفردية.⁽¹⁴⁾ لذلك لا بد من مواجهتها، والتعليم العالي واحد من ابرز ميادين المواجهة كما سنرى.

مسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي في الوطن العربي:

لم تعد الجامعات في عالمنا المعاصر، والدي وقفنا قبل قليل عند ابرز ملامحه وتطورات، وخاصة بعد انتشار وديوع بعد ظاهرة العولمة ميدانا للتدريس فحسب، بل اتسمت مهامها لتكون مراكز للبحث



العلمي، ولتطوير المعرفة، والتخطيط للمستقبل باتجاه خلق القاعدة العلمية الرصينة للمجتمع بالشكل الذي يساعده على مواجهة التحديات لذلك أصبح من الضروري ان تقوم الجامعة، بدور بارز ورئيس، وان تتوطد علاقتها بالمجتمع ومؤسساته على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ويقوم الاستاذ الجامعي بمهام متعددة لعل في مقدمتها سعيه المستمر في نقل احداث التطورات العلمية في اختصاصه إلى الطلبة وغيرهم. عن طريق التدريس والبحث والعمل في المختبرات والمصانع التابعة لمؤسسات الدولة والمجتمع⁽¹⁵⁾.

وبقدر ما يتعلق الامر بسياسة التعليم العالي في وطننا العربي، فان من الحقائق التاريخية المعروفة، ان عمر المؤسسات الجامعية العربية ليس طويلا بالقياس إلى ما هو معروف عن المؤسسات الجامعية في العالم المتقدم⁽¹⁶⁾. فعلى سبيل المثال، بدا التعليم الجامعي في العراق ومصر 1908. اما تاريخ التعليم العالي في منطقة الخليج العربي فانه يرجع إلى السبعينات من القرن العشرين. وكذلك الحال في بعض الجامعات في المغرب العربي، حيث ان الجامعة التونسية مثلا تاسست سنة 1960 في حين ان جامعة طرابلس في ليبيا تاسست في 1974، هذا اذا ما استثنينا الجامعات التقليدية التي ترجع جذورها إلى عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية كالجامعة المستنصرية في العراق وجامعة الازهر في مصر، وجامعة الزيتونة في تونس⁽¹⁷⁾.



وثمة حقيقة لا بد من ملاحظتها وهي ان النقلة النوعية في عدد الجامعات العربية جرت في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، مما ساعد على ذلك جملة من التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها الوطن العربي انداك. وفي مقدمتها: تعاظم الوعي القومي العربي، وتنامي الحركات الوطنية، ونشوء كيانات سياسية عربية مستقلة، وتبلور الافكار والديمقراطية، واعتبار التعليم العالي من مظاهر استكمال الاستقلال الوطني⁽¹⁸⁾.

كان عدد الجامعات قبل الحرب العالمية الاولى بضعة جامعات، وفي المدة ما بين 1953-1959 اصبح (22) جامعة، اما في اواخر سنة 1997 فقد بلغ عد مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي (175) جامعة، و(137) كلية جامعية و(473) ⁽¹⁹⁾.

وهناك حقيقة لا بد من اخذها بنظر الاعتبار، وهي ان جميع الدلائل تشير إلى ان التعليم العالي العربي (الرسمي والاهلي) سوف يشهد خلال السنوات القليلة القادمة تطورا كبيرا وبوتائر متصاعدة لعوامل ثلاث⁽²⁰⁾:

- 1_ استمرار تدفق اعداد من خريجي المدارس الثانوية (وصل عددهم ⁽²⁰⁾ 1996 اكثر من 7 مليونا)
- 2_ استمرار تبني الدول العربية لسياسة الباب المفتوح في القبول بالجامعات.



3_ السماح للقطاع الاهلي (الخاص) بولوج ميدان تأسيس وإدارة وتمويل مؤسسات تعليمية عامة.

وتتشير بعض الدراسات إلى ان 60% من البلدان العربية سمحت للقطاع الاهلي بإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي. فلقد بلغ نصيب القطاع الاهلي في سنة 1997 34% من مجموع عدد الكليات الجامعية و 27% من الجامعات و 22% من مجموع المعاهد الفنية⁽²¹⁾.

كما حققت استشارات البلدان العربية في التعليم العالي ارقاما جيدة. ففي سنة 1996، اذ بلغت (6,9) مليار دولار امريكي مقابل (4) مليار دولار في سنة 1990 اي بزيادة سنوية قدرها 15% ويعادل هذا الرقم مايقارب 1,8% من مجمل الدخل القومي العربي⁽²²⁾.

وشهدت الجامعات تطورا في اهدافها العلمية والتربوية، وازداد عدد المتخرجين في التعليم العالي بصورة مطردة. فقد اصبح عددهم في منتصف التسعينات قرابة ثلاثة ملايين متخرج بعد ان كان عددهم قبل الحرب العالمية الثانية لايزيد كثيرا عن عشرة الاف متخرج. وازداد عدد الاساتذة⁽²³⁾ وحدث تطور في النظرة إلى التعليم العالي من حيث انه عملية إنتاجية وليس خدمية.

ولكن هذا كله لم يمنع من تعرض سياسة التعليم العالي في الوطن العربي وخاصة في السنين القليلة المنصرمة إلى نقد شديد. وشخصت الكتابات والوثائق التي نشرت⁽²⁴⁾ النواقص والسلبيات التي يعاني منها التعليم العالي وفي مقدمة ذلك:



1_ إن الجامعات لا تزال تخرج سنويا الاعداد الكبيرة من الطلبة الذين لايمكن للمجتمع الاستفادة من مؤهلاتهم فائدة ملموسة في المشاريع والخدمات.

2_ إن الجامعات ما تزال تمارس دورا تقليديا يقتصر على نقل العلم والمعرفة وإعداد الكوادر لكنها لم تقم بدورها في تغيير الاسس الاقتصادية والفكرية للمجتمع العربي⁽²⁴⁾.

3_ عجز الجامعات العربية عن مواكبة التطورات العلمية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وذلك لجمود مناهجها واحتشاد صفوفها بالطلبة وتخلف الاجهزة الإدارية والتدريبية فيها وخضوعها للسلطات السياسية وتدني مستوى الرواتب والحوافز المالية للعاملين فيها⁽²⁵⁾.

يقول الدكتور ادوارد سعيد: ان بعض الجامعات في بلدان الوطن العربي لا تزال تدار، بشكل عام، تبعا لنسق ما موروث عن او مفروض مباشرة من قبل قوة مستعمرة سابقا⁽²⁶⁾.

اما الدكتور انطوان زحلان فيكشف عن غياب الابحاث المتقدمة التي تقوم بها الجامعات العربية فضلا عن النطاق المحدود للنشاط العلمي بصورة عامة⁽²⁷⁾. ويشير تقرير اليونسكو لسنة 1997 إلى ان اعداد العلماء العرب، بالنسبة لعدد السكان لايتجاوز الـ (10%) من نسب الدول الصناعية. كما ان الإنفاق على (البحث والتطوير) لايتجاوز 3_5 في الالف من الدخل القومي، بينما تصل النسبة الى حوالي 20_30 في الالف في حالة الدول الصناعية المتقدمة⁽²⁸⁾.



ويرى الدكتور اسامة عبد الرحمن ان الجامعات العربية لم تحقق بعد الحد الأدنى من رسالتها وهو اعداد المتخصصين لمواجهة احتمالات التنمية، ويقول ان الجامعات العربية لاتزال إلى حد كبير رهينة الدور التقليدي وتكاد تعيش في عزلة عن المجتمع ومؤسساته الأخرى. [11] لاتمارس الدور النشط والفعال الذي تمارسه الجامعات في الدول المتقدمة من الخروج ببعض البرامج إلى خارج أسوارها ومد خدماتها إلى المجتمع مباشرة، وربما كان مرد تلك العزلة، النظرة التقليدية إلى العملية التعليمية من جهة، والفجوة الكبيرة بين الجامعات ومؤسسات الدولة والمجتمع من جهة ثانية، وانعدام قنوات الاتصال مع الجامعات المتقدمة في العالم ومايجري من تطور وتقدم علمي متسارع من جهة ثالثة (29).

ويناقش الدكتور عبد الهادي الدرة واقع التعليم العالي من حيث غياب برامج خدمة المجتمع وانفصال معارف الخريجين ومهاراتهم عن حاجات المجتمع والسوق (30).

ويتطرق الدكتور الياس زين إلى ظاهرة هجرة العقول Drain Brain فيقول ان 70% من المبعوتين العرب لايعودون إلى بلادهم بعد إكمال دراساتهم خارج الوطن العربي واسباب ذلك معروفة منها مايرجع إلى عوامل سياسية واجتماعية، ومنها مايرجع إلى عزز الجامعات العربية عن تأمين بيئة علمية ونفسية ملائمة لابنائها من العلماء، ناهيك عن عدم توفر مستلزمات البحث (31).



ويأخذ الدكتور عبد المالك التميمي على الجامعات انها تفتقر فلسفة تعليمية وتربوية محددة³² وانها غير مستقلة، ولن تتاح لها الفرص الكاملة لممارسة حرية البحث وحرية النقد. ويعتقد الدكتور صبحي القاسم ان هناك ضعفا في مواكبة مؤسسات التعليم العالي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في العالم، وتكيف مخرجاتها مع تلك المتغيرات³³ واستمرار ضيق قاعدة التخصصات العلمية المتاحة للطلبة وتدني مؤشرات التعليم العالي من حيث كفاية الموارد المخصصة لعمل مؤسساته واتساع الفجوة مع مرور الوقت بين ما تخصصه الحكومة لمؤسسات التعليم العالي، وتضم حجم مسؤولية هذه المؤسسات من ناحية، وضمان الحد الأدنى لنوعية اداء تلك المؤسسات من ناحية اخرى⁽³²⁾.

خاتمه ومفترحات:

في ضوء تسارع توجه العالم نحو العولمة³⁴ وازدياد مخاطرها على الشخصية الوطنية والقومية³⁵ وانتشار وسائل الاتصال والمعلوماتية، فضلا عن تعاظم المسؤولية الملقاة على عاتق التعليم العالي في الوطن العربي من حيث وضع حلول ناجعة للقضايا والمشكلات العلمية والإنمائية التي يواجهها المجتمع العربي سواء على الصعيد الوطني او القومي، فان اي تصور مستقبلي لتجديد وظائف التعليم العالي والبحث العلمي لابد ان يؤخذ بالحسبان طبيعة التحديات التي يواجهها العرب في القرن الحادي والعشرين. فالاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية



المعاصرة تدفع بالمسؤولين عن وضع سياسة واستراتيجية التعليم العالي العربي إلى الاهتمام الجاد والمخلص بمعالجة كل العيوب والنواقص التي يعاني منها التعليم العالي وخاصة في مجال الاستعداد لأن يصبح أكثر قدرة على تلبية متطلبات المجتمع، واحتياجات السوق وقبل ذلك تحقيق أهداف الوطن والامة، ويتطلب الامر ما يلي:

1_ إعادة النظر في هياكل وبرامج ومؤسسات التعليم العالي وعلى وفق فلسفة واضحة تعكس إستراتيجية عربية تعزز الشخصية العربية وتجعلها قادرة على مواجهة تيارات العولمة، وبما يؤدي كذلك إلى تحسين الإمكانيات والمستلزمات للتدريس والبحث، وتفعيل التعاون العربي في مجال التعليم العالي. والوقوف بوجه التشرذم التنافسي الذي تحركه النوازع الإقليمية. ويعد مشروع (جامعة العرب للدراسات العليا) الذي اقر قبل سنوات بمثابة المحك الاول لقدرة العرب على التعاون في ميدان التعليم العالي (33).

2_ السعي باستمرار للربط بين خطة تطوير التعليم العالي والجامعي، وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتحقيق التوازن بين التوسع التعليمي والتربوي، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية. ولاشك ان اهم عامل من عوامل هذا الربط، هو ان تتبنى الجامعات. سياسة قبول مستندة إلى حاجات المجتمع من مختلف التخصصات. ولا بد عندئذ من (اتويع التعليم العالي) و (إحداث توازن بين التخصصات العلمية والتقنية والتطبيقية من جهة والتخصصات الإنسانية



والاجتماعية والإدارية من جهة أخرى). وقد قوى في السنوات الأخيرة (اتجاه علمي) يقوم على ربط التعليم العالي والجامعي بمواقع العمل والإنتاج فنشأت مثلاً أنواع من (كليات المجتمع) ذات مفهوم حديث تقدم خدماتها التعليمية إلى المنطقة الجغرافية، ويستند إلى (مبدأ الدراسة والعمل) (34).

3_ إشاعة فكرة (الجامعة المفتوحة) وذلك لاهميتها للمجتمع العربي في المرحلة الراهنة، وخاصة وأن الجامعات التقليدية لاتزال محدودة الامكانيات، ولا يمكن ان تزيد من استيعابها لآلاف من الطلبة المؤهلين والراغبين في التعليم العالي. وقد بدأت فكرة الجامعة المفتوحة تأخذ طريقها في بعض الدول العربية وتلقى هذه الفكرة تاييداً ودعماً من اتحاد الجامعات العربية (35).

4_ الاهتمام بحركة البحث العلمي وتطوير مراكز علمية ومؤسسات متقدمة لاستيعاب العلماء والمفكرين والخبراء والاساتذة الذين يقودون عملية البحث العلمي على المستوى الدقيق والعالي والمتقدم (36).

5_ البحث في صيغ اجراء تقييم علمي وميداني مستمر للأوضاع التعليمية في الجامعات العربية، سواء من حيث مدخلاتها وعائداتها في التنمية او من حيث كفاءتها ورصانتها العلمية والبحثية والتدريسية (37).

6_ إفساح المجال لإنشاء جامعات وكليات اهلية في البلدان العربية التي لم تشهد مثل هذه المؤسسات [والتوسع في إنشائها في البلدان التي شهدت تأسيس هذه المؤسسات، بغية تخفيف الضغط على الجامعات القائمة وخلق



المنافسة بين التعليم العالي (الرسمي) و التعليم العالي (الاهلي) بهدف تطوير النمطين³⁸ لابد من إبراز فكرة (التعاون) و(التكامل) بين القطاعين الاهلي والرسمي في مجال ترصين نظام التعليم العالي مع ملاحظة ان التعليم العالي في الوطن العربي ينبغي ان يظل تحت إشراف الدولة ضمانا لتحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا، وحرصا على المبدأ الرئيس للتعليم، وهو خلق جيل يؤمن بالله والوطن والامة، ويسعى إلى تحقيق الاهداف السامية في الحرية والتقدم وبناء المجتمع المتطور القوي القادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية⁽³⁸⁾.



Globalization And The Renewal Responsibility Of Arab Higher Education Functions

Prof. Dr. Ibrahim Khalil Al-Alaff
Regional Studies Center, Mosul
University

Abstract

Globalization has been recognized with many definitions, we will not mention them all except in terms of the research subject which is: "Globalization and the Renewal Responsibility of Arab Higher Education Functions". Globalization is used in Letter and idiom to describe the hasty lessening of the separative barriers whether as concerns moving of commodities, persons, funds and investments, information, thoughts or values and traditions.

That means, Globalization" has political, economic, ideological and cultural dimensions. It is not unavoidable destiny or an excellent outlet to run off the dark material world where the nations live in poverty, unemployment, disease and backwardness in all types as western writers suggest, but it is a new tendency to control over the states and nations, also an attempt to pass through economic, social and ideological structures especially in the South and East to destroy it and replace it by another systems, structures and notions that are based on pragmatism, supremacy and individual trend satisfaction, thus it is necessary to face it as the higher education is one of the most significant fields for confrontation as we will see.







الهوامش:

- (1) هناك من يطلق على ظاهرة (العولمة) الكوكبية او (الكوننه) انظر: صلاح الدين عمارنه، "العولمة" مجله المهندس الاردني، العدد (65) تشرين الاول-اكتوبر 1998.
- (2) للتفاصيل انظر: جلال احمد امين، العولمة والتنمية العربية في حمله نابليون إلى جوله الاورغوي 1798-1998، اصدره مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1998).
- (3) حول ظاهرة الاحتكاك بين العرب والغرب، انظر: إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، اصدرته جامعه الموصل. (الموصل 1982).
- (4) امين، المصدر السابق، ص 21
- (5) للتفاصيل انظر: شيمون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمه: دار الجنيل، عمان، 1994، ص 62
- (6) المصدر والصفحة نفسها.
- (7) المصدر نفسه، ص 51
- (8) المصدر نفسه، ص 54.
- (9) امين، المصدر السابق، ص 22
- (10) جريدة الثورة 26 من اذار-مارس 1998.
- (11) المصدر نفسه.
- (12) جريدة الثورة، بغداد، 17 من ايار-مايو 2000.
- (13) المصدر نفسه.
- (14) لاغراض المقارنه: انظر: مقابله مع الاستاد محمد حسنين هيكل واجرته جريدة القبس (الكويت) بعدها الصادر في 18 من ايار سنه 1990، كذلك: العلاف، المصدر اعلاه.
- (15) انظر: إبراهيم خليل العلاف "الجامعه مركزا للبحث والتطوير" مجله الجامعه، الموصل، السنه (11)، العدد (10)، تموز 1981، ص 77.
- (16) انظر: إبراهيم خليل العلاف "التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع والتطورات المستقبلية" مجله بحوث مستقبلية، تصدرها كليه الحدايه الجامعه، الموصل، السنه (1)، العدد (2) 2000، ص 82.
- (17) المصدر نفسه. ص ص 82-84
- (18) للتفاصيل انظر: عبد الجليل الزويبي وموفق الحمداني، "اثر الحرب العالميه الثانيه على اوضاع التعليم العالي في الوطن العربي" (بغداد، 1975)، بالرونو، ص 14.



- (19) للتفاصيل انظر: صبحي الفاسم، "افاق التعليم العالي وفضاياه في بلدان الوطن العربي" نشرة المنتدى، تصدر عن منتدى الفكر العربي، عمان، الاردن، العدد 143، اب 1997، ص 3.
- (20) المصدر نفسه، ص 5
- (21) المكان □□□□.
- (22) المصدر □□□□.
- (23) العلاف، التعليم العالي في الوطن العربي، ص 88.
- (24) نادر فرجاني، "إحصاءات التعليم العالي في الوطن العربي"، مجله المستقبل العربي، بيروت، السنة (21)، العدد، (237) تشرين الثاني، نوفمبر، 1998، ص 91.
- (25) ادوارد سعيد، الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإثشاء، ترجمه: كمال ابو ديب، (بيروت، 1981) ص 319
- (26) المصدر والصفحة نفسها.
- (27) اتطوان زحان، العلم والسياسة العلميه في الوطن العربي، (بيروت، 1980)، ص 38-40_41
- (28) انظر: هشام الخطيب، "اسباب التخلف في المجتمع العربي"، نشرة المنتدى، عمان، العدد (15) نيسان 1998 ص 14.
- (29) انظر: اسامه عبد الرحمن، البيروفر اطيح النفطيه ومعضله التنميه، (الكويت، 1982) ص ص 223-243
- (30) انظر: عبد الهادي الدرة، "دوة نوعيه التعليم العالي"، وفانع منشورة في نشرة المنتدى، عمان، المجلد (13)، العدد (157)، تشرين الاول، اكتوبر 1998، ص 11.
- (31) انظر: الياس زين، "الجامعات وتحديات التنميه في الوطن العربي"، مجله فضايا عربه، بيروت، السنة (6)، العدد (4)، اب-اغسطس 1979، ص ص 301_306.
- (32) انظر: عيد المالك خلف التميمي، "التعليم العالي والتنميه في منطقه الخليج العربي" مجله المستقبل العربي العدد (152) □ 1985، ص ص 73_75.
- (33) للتفاصيل انظر: نادر فرجاني، المصدر السابق، ص ص 102_106.
- (34) للتفاصيل انظر: الياس زين، المصدر السابق، ص ص 320_324.
- (35) انظر: محمد مجيد السعيد، "امادا الجامعات المفتوحة"، مجله اتحاد الجامعات العربيه، عدد متخصص رقم (12)، ربيع الثاني 1407هـ، كانون الاول-ديسمبر 1986، عمان، 1986، ص ص 10_14.



- (36) زين، المصدر السابق، ص ص 322_323.
- (37) التميمي، المصدر السابق، ص 75، وكذلك زين، المصدر السابق، ص 323.
- (25) ادوارد سعيد، الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإثشاء، ترجمة: كمال أبو ديب، (بيروت، 1981)
- ص 319
- (26) المصدر والصناعات
- (27) انطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، (بيروت، 1980)، ص ص 38_40_41
- (28) انظر: هشام الخطيب، "اسباب التخلف في المجتمع العربي"، نشرة المنتدى، عمان، العدد (15)
- نيسان 1998، ص 14
- (29) انظر: اسامه عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضله (الكويت، 1982) ص ص
- 243_223
- (30) انظر: عبد الهادي الدرة، تدوة نوعيه التعليم العالي"، وفانع منشورة في نشرة المنتدى، عمان،
- المجلد (13)، العدد (157)، تشرين الاول، اكتوبر 1998، ص 11.
- (31) انظر: الياس زين، "الجامعات وتحديات التنمية في الوطن العربي" ايا عرييه، بيروت،
- السنة (6)، العدد (4)، اب-اغسطس 1979، ص ص 301_306.
- (32) انظر: عبد المالك خلف التميمي، "التعليم العالي والتنمية في منطقة الخليج العربي" مجله المستقبل
- العربي العدد (152) 1985، ص ص 73_75.
- (33) للتفاصيل انظر: نادر فرجاتي، المصدر السابق، ص ص 102_106.
- (34) للتفاصيل انظر: الياس زين، المصدر السابق، ص ص 320_324.
- (35) انظر: محمد مجيد السعيد، "امادا الجامعات المفتوحة"، مجله اتحاد الجامعات العربيه، عدد
- متخصص رقم (12)، ربيع الثاني 1407هـ، كانون الاول-ديسمبر 1986، عمان، 1986، ص ص
- 14-10.
- (36) زين، المصدر السابق، ص ص 322_323.
- (37) التميمي، المصدر السابق، ص 75، وكذلك زين، المصدر السابق، ص 323.
- (38) العلاف، التعليم العالي في الوطن العربي، ص ص 97_100.